عن إسطنبول العربية أيضاً وأيضاً

نبيل البكيري

اختُتِم الأحد الماضي (18 أغسطس/ آب الجاري)، معرضُ إسطنبول الدولي التاسع للكتاب العربي، تحت شعار «الكتاب هو المستقبل». والمعرض هو الحدث الثقافي العربي الأبرز والأكبر للجاليات العربية في إسطنبول، وقد جاء هذا العام في ظرف ربّما ليس جيّداً اقتصادياً، ونفسياً أيضاً، بفعل عديد من الإجراءات تخصّ المقيمين العرب، والأجانب عموماً في تركيا، التي مثّلت مكاناً بديلاً لنخب عربيةٍ غادرت أوطانها مُكرَهةً منذ عشر سنوات مضت بفعل فشل ثورات الربيع العربي.

مع ذلك، تعدّ إقامة مثل هذا المعرض الثقافي الكبير في حدّ ذاتها، وفي ظرف كهذا، نجاحاً كبيراً في مواجهة حالة التراجع في كلّ شيء (كاتب هذه السطور حاضرٌ في هذه الفعالية الثقافية منذ لحظة تأسيسها الأولى من الناشر والمثقف العربي نوّاف القديمي، مدير الشبكة العربية للنشر، في 2015، عبر معرض عربي صغير أقيم في اتّحاد الأدباء والكتّاب الأتراك في منطقة السلطان أحمد). أمّا عن معرض هذا العام للكتاب في دورته التاسعة، فثمّة جملةُ ملاحظاتٍ يمكن الخروج بها من خلال ما لاحظه الكاتب، وما لمسه طوال أيّام المعرض الذي حضر جُلّ أيامه كما في كلّ عام، إذ يمثّل المعرض بالنسبة للنخب العربية المستقرّة في مدينةٍ كإسطنبول مترامية الأطراف فرصةً ثمينةً، كأكثر حدث أهمّية يجتمع فيه المثقّفون العرب والناشرون والكتّاب والساسة كلّ عام، بل قد يصل الأمر إلى أنّ معظم من تلتقيهم في المعرض لا تلتقيهم إلّا على هامش المعرض من عام إلى آخر، في ظلّ تراجع الفعّاليات الثقافية العربية، بل وضعفها أخيراً. الملاحظة الأولى أنّ استمرار انعقاد المعرض، في حدّ ذاته، وإن تقدم هذا العام شهرين عن العام الماضي، يمثّل تكريساً لاستمرار هذه التظاهرة الثقافية العربية الأبرز في مدينة مترامية الأطراف كإسطنبول، يُقتل فيها الوقت والمال والجهد، لفرط اتّساعها وتعقيدات الحياة فيها، وبالتالي، استمرار إقامة المعرض يُعدُّ نجاحاً في حدّ ذاته، في ظلّ التحدّيات القائمة أمام عرب هذه المدينة، ومستعربيها، معاً.

ثانياً، صحيح أنّه غابت دورٌ كثيرة شاركت في الدورة الثامنة من المعرض، وهي دورٌ متنوعة المشارب والتوجهات، ما جعل المعرض يبدو بلونٍ واحدٍ هذا العام، وهو اللون الإسلامي الواضح للمعرض، وهذا لا يعني سوى أنّ للغائبين هذا العام أسباب، ربّما تغير موعد المعرض، وتلخبطت مواعيدهم وجداولهم، أو بفعل ربّما إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول، والاحتمال الأقرب تراجع القيمة الشرائية لليرة التركية، ما ينعكس في النخب الإسطنبولية القارئة، ما جعله سبباً لعدم مشاركتهم في هذه الدورة من المعرض.

الملاحظة الثالثة، الأبرز لهذا العام، الحضور اللافت لدور نشر تركية مهتمّة بالكتاب العربي، وهو حضور لافت فعلاً لم يكن له وجود خلال الدورات السابقة لمعارض إسطنبول الدولية للكتاب العربي، وهو ما يعني أنّ مساحة الاستعراب في الحالة التركية بدأت بتسجيل الحضور (رغم الظروف الحاصلة كلّها)، عدا اقتحام الناشرين الأتراك هذا المجال الذي لم يكونوا يهتمّون به، في دلالة على بدء اهتمام الناشر التركي بالثقافة والكتاب العربي.

وممّا يلفت الانتباه، في هذه الدورة من المعرض، وهي الملاحظة الرابعة، حجم حركة الترجمة من العربية إلى التركية، وهو ما تلمسه في زيارةِ عدد كبير من المترجمين والناشرين الأتراك المعرض، وأنّ هذه الترجمة من العربية للتركية تقوم بها في الغالب، إن لم يكن في الأساس، دورُ النشر التركية الأهلية التجارية، وهو تغييب لذلك الطرف العربي للأسف، فقد تعرّفت إلى عدة ناشرين ومترجمين، أخبروني بأنّ كُتب محمد عابد الجابري، وحسن حنفي، وطه عبد الرحمن، وراشد الغنّوشي، وغيرهم من المُفكّرين العرب، تُرجمت منذ سنوات.

خامساً، يمثل المعرض للنخب العربية في إسطنبول منصّةً مهمّةً للتواصل والحضور طوال أيامه لما يقدّمه لهم المعرضُ من مكان مناسب للقاء، الذي يمثّل لدى بعضٍ منهم لقاءً سنوياً يلتقون فيه في ظلّ انعدام الفعّاليات الثقافية الأخرى طوال العام، مع ملاحظة أنّ المعرض، في ما يتعلّق بترتيب الفعّاليات الثقافية المصاحبة، كالندوات والمحاضرات، لم يكن جيّداً، لأنّه تُرتّب فعّاليات ذات لون واحد، ولا توجد فعّالية مهمّة وكبيرة، أي عدم تنوّع الضيوف المحاضرين، وتكرار الأسماء نفسها طوال دورات المعرض السابقة، وهو ما يجعل هذه الفعّاليات روتينيةً غيرَ مهمّةٍ لدى شريحةٍ مهمّةٍ من الزوار المُهتمّين بالفعّاليات الثقافية المُصاحبة.

سادساً، يمثّل المعرض فرصةً للنخب العربية في الغربيّن الأوروبي والأميركي، وكذلك المُستعربين والمسلمين عموماً من شرق (ووسط) آسيا وروسيا والبلقان الذين يحضرون هذا المعرض بشكل لافت، وهو ما يساهم أيضاً في مدّ جسور التواصل الثقافي العربي مع هذه المجتمعات والمَهاجر، وهذا من جوانب الجذب السياحي المهمة لمدينة جميلة كإسطنبول، التي تضفي عليها مثل هذه الفعّاليات مسحةً وتنوعاً مهمّاً عاشته طوال تاريخها، مع تراجع ذلك في فترات ومحطّات معينة.

سابعاً، ومثلما يمثّل المعرض تظاهرةً ثقافيةً كبيرةً هو أيضاً تظاهرةٌ اقتصاديةٌ وتجاريةٌ، فعلى هامشه تُقام لقاءات وفعّاليات اقتصادية عديدة في شتّى فنون صناعة الكتاب والنشر والتسويق الحديث، وهو ما يمثّل أيضاً إضافةً اقتصاديةً مهمّة في الظروف الراهنة اقتصادياً.

ما تصنعه الثقافة من تجسير الهوّات بين الشعوب والأمم أعظم بكثير ممّا تقوم به السياسة والدبلوماسية، وهو ما يتطلّب شغلاً كبيراً في هذا الاتجاه، وإيجاد حالة حوارية ثقافوية دائمة بين المفكّرين والمثقّفين والكتّاب، فمعارض الكتب هي أهمّ منصّاتِ هذه الحوارات والنقاشات، التي يجب تعزيزها والحفاظ عليها، وتطويرها من دورة لأخرى، وعدم الجمود عند صيغة واحدة للفعّاليات والمناشط، وهو ما يعني أنّ مسؤولية القائمين على معرض إسطنبول الدولي للكتاب كبيرة، وعليهم أن ينصتوا لكلّ نقد ونصيحة ورأي، لتحسين مسار هذه الفعالية الثقافية الأكبر خارج جغرافيا العالم العربي، وهو ما يتطلّب حالةً من التواصل مع مختلف الكتّاب والمفكّرين العرب والترك وغيرهم، لحضور مثل هذه الفعّاليات وإحيائها بمناشط ومحاضرات ولقاءات عدّة، لا تقتصر على لون واحد.

> معارض الكتب أكثر منصّات الحوارات والنقاشات أهمّية، يجب تعزيزها وعدم الجمود عند صيغة واحدة للفعاليات والمناشط

(كاتب يمني)

طبيب جرَّاح... جِراح إنستغرام يداويها

عائشة بلحاج

في يوم من أيّام شابّةٍ أو شابٍّ بسيطَين، والتّقييم هنا معرفي، يبحثان بحثاً خفيفاً في «غوغل»، لالتقاط معلومة أو نصيحة، فتُستقبل استقبالَ الفاتحين في إنستغرام، كأنّهما عالِمان بما يفتيان فيه. قد نُبرّر ذلك بأنّ معظم فئات المتابعين لهما تسمعها غالباً للمرّة الأولى. فجيل إنستغرام معظمه لا يقرأ ولا يشاهد الأخبار ولا البرامج، فمن أين له هذه المعلومة إذا لم تحملها له العُلبة الوردية؟

هنا يصبح التعبير فخّاً، فالذين قاتلوا من أجل حرّية التعبير، يجدون أنفسهم في الحفرة التي هربوا منها، وهي التجهيل. فلا فرق بين تجهيلِ الحِرمان من المعرفة، وتجهيلِ الوقوعِ في معرفة جاهلة. لا جدال في حرّية التعبير عن الرأي، لكن ماذا عن الاستيلاء على تخصّصات دقيقة، بنقرة زرّ؟ هل هو رأي أم احتيال؟

لعلّ الطبّ أكثر من تعرّض للافتراء في المربّع الوردي. فحيثما ذهبتَ تجد «طبيباً» يقدّم معلومةً صحّية غير دقيقة باعتبارها حقيقةً عامّة. المفارقة أنّه غيرُ مُقنع في دور الطبيب، إمّا لـ«خفّة يده العلمية»، أو هيئته أو لغته، أو لجولته العشوائيةَ في التخصّصات والمجالات، لكنّ متابعيه جيشٌ كامل. ورغم أنّ الشواهد لا تصنع الأطبّاء، وأنّ أكثر من نصف أطبائنا أقلّ كفاءةً ممّا يجب، فإنّ ذلك ليس العائقَ الوحيد، لأنّ لكلّ منهم تخصّصه الذي لا يتجاوزه. وعندما تزور الطبيب العام، رغم عُموميته، فهو يتعامل مع أعراضك بحذر، في ظلّ تكوينه غير المتخصّص، ويترك اجتهاده الشخصي لنفسه، خشية التداعيات. لكن جلّ المحظورات مباحة في ساحة المربّع الوردي. في الدرجة الثانية من «العطاء المعرفي الوردي»، تأتي نصائحُ التغذية، مع القاعدة نفسها، مع حافز إضافيّ، هو تناقضها وتطاولها على الطبّ. فهدف التغذية هو صحّةٌ أفضل، وهات يا وعود بعلاج الأمراض المُستعصِية بالطعام. ثمّ تنهالُ نصائحُ الموضة، مع أنّ الأعمى يرى أنّ جيش «الفاشينيستا» لا يعرفن شيئاً عن الأناقة، ولا تساعدهن الموضة الحالية على النجاة بأذواقهن.

يا حسرة على الطبّ، وعلى الأناقة، وعلى الفُكاهة نفسها، التي تُنسخ وتُبهدل بحيث يُقدّم الجميع النُكات البائخة العابرة للمجتمعات نفسها. إضافة إلى التمطيط والمبالغة في الأداء. فنخشى على ذوق هذا الجيل في الضحك. لكن لحسن الحظ تُنقذ «الميمز» الموقف، وسمعته. فهي قابلة للتطويع في كلّ مجتمع، على عكس النُكات، لأنّها تمثّل شعوراً محدّداً، يمكن تفسيره في وجوه متعدّدة. والطريف فيها أنّ موضوعها، غالباً، هو الساخر نفسه، وهذا جديد في عالم الضحك، الذي كان يقوم دوماً على السخرية من الآخرين. بينما الضحك الحقيقي، هو ضحك المرء على نفسه.

من أهمّ ما حمله إنستغرام هو المحتوى المهني، الذي يفتح أبواباً شاسعةً لمعرفةٍ ليس من السهل تزييفها. فيُعلّم تقنيات مهمّة، في الرسم والخياطة والنجارة وغيرها من المهارات اليدوية. كما أنّ التقنيات الرياضيّة مفيدةٌ وصادقةٌ غالباً، لأنّها تقوم على تقليد الحركة لا تفسيرها. ولا تعليق على وصفات الطبخ، فقليل منها ما هو حقيقي في وعده بطعم خيالي. لكنّ المحتوى المعرفي، مُجرَّد جزر صغيرة في بحر هائج بلا ربّان، يكفي أن تشاهد نوعاً من المحتوى صدفةً أو فضولاً، لتنهال عليك مقترحات إنستغرام الذي يغمرك بكرمه، وهو عبارة عن كائنات سمجة تقدّم نفسها على أنّها شخصياتٌ مُؤثّرة، رغم أنّها تقتسم ما لا قيمة له، لا إنسانياً ولا جمالياً ولا معرفياً. لكنّها تستحقّ بعض الثناء للجهد الذي تبذله في إخراج المَشاهد، التي من دون قيمة على الإطلاق. فنحن نعرف كمّ الجهد الذي تتطلّبه صورة حسنة واحدة، تُظهر المرء في محيط لافت، مثل شاطئ أو مقهى أو مبنى، حيث تخذل الإضاءة، وتظهر عيوب الجسد والوجه. وحيث لا يمكن التحكّم في وجود الأشخاص حولك.

أما الذين يسجلون محتوىً وهم يقودون سياراتهم، بفيديو رديء لا ينقذه «الفيلتر»، وهم مشغولون بالتفذلك على مُشاهد مُفترَض، في أقاصي الأرض، فيحتار متفرّجٌ قادهُ لؤم الخوارزميات أمامهم: ماذا عن الطريق، ومن يقود؟ أين القانون؟ أين احترام حياة الآخرين يا أطبّاء يا متخصّصين، يا سبب ندم المدارس والقوانين؟!

كاريكاتير

عماد حجاج

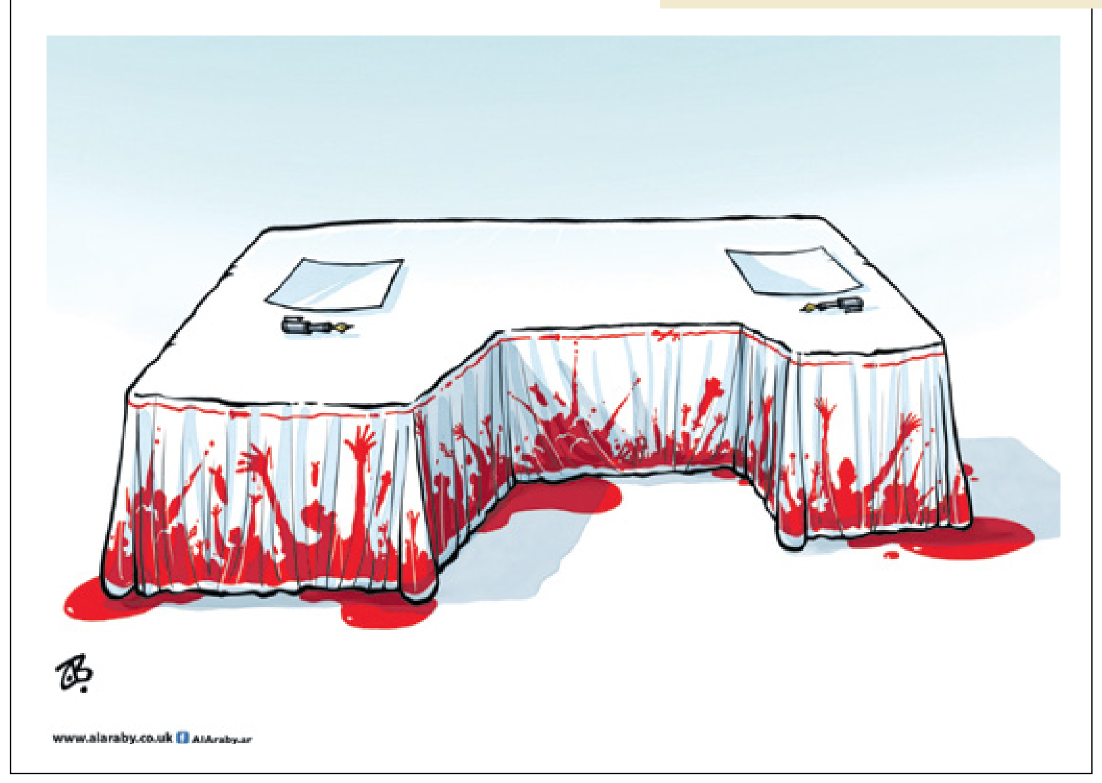

المُعضِلَة الروسية

أسامة أبو ارشيد

لا تبالغ روسيا عندما تقول إنّها تواجه حلف شمال الأطلسي (ناتو) في أوكرانيا، بل إنّ الحلف، وزعيمته الولايات المتّحدة، وحلفاءها البريطانيين والألمان والفرنسيين، تحديداً، لا ينكرون ذلك، وإن كانوا يصرّون على أنّهم يدعمون أوكرانيا بالسلاح والتدريب والمعلومات الاستخباراتية، من دون أن تكون لهم قوات في الأرض. لكنّ هذا لا يُقلّل من حجم الصدمة بالأداء الهزيل والفاضح للقوات الروسية في أوكرانيا، وتكبّدها خسائرَ بعشرات آلاف من القتلى والجرحى في صفوف جنودها، فضلاً عن انهيار سمعة السلاح الروسي، التقليدي وما كان يُعَدُّ مُتقدّماً، كدبّاباتها الحديثة، وصواريخها الفرط صوتية، وطائراتها المقاتلة من الجيل الخامس.

حتّى تاريخ غزوها أوكرانيا في فبراير/ شباط عام 2022، كان ينظر إلى روسيا قوّةً عالميةً عظمى، أو هكذا كان الرئيس فلاديمير بوتين حريصاً على تصويرها. لكنّ هذا كلّه تهاوى في العامين ونصف العام الماضيين. وإذا كان زحف قوات «فاغنر» الروسية، بقيادة زعيمها الراحل يفغيني بريغوجين إلى موسكو، في يونيو/ حزيران عام 2023، والذي لم يتوقف إلا بوساطة من وكيل روسيا، الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو، عُدَّ إهانة بالغة لبوتين وقتها، إذ كاد نظامه يتداعى، فإنّ اجتياح القوات الأوكرانية لمقاطعة كورسك الروسية منذ أكثر من أسبوعين يمثل أكبر إهانة تتلقاها روسيا منذ الحرب العالمية الثانية في أربعينيّات القرن الماضي.

في السادس من أغسطس/ آب الجاري، اجتاحت بضعة آلاف من قوات النُخبة في الجيش الأوكراني المقاطعة الروسية الحدودية مع أوكرانيا، كورسك. حينها، ذهبت أغلب التحليلات إلى أنّ ذلك الاجتياح سيكون محدوداً زمانياً وجغرافياً، خصوصاً في ظلّ فائض القوة الساحق لمصلحة روسيا. واعتبرت أغلب التحليلات أنّ كييف أرادت من ذلك إيصالَ رسالةٍ لموسكو بأنّها قادرةٌ على نقل الحرب إليها في سبيل تغيير حسابات الكرملين، وتحسين موقعها التفاوضي معه. اليوم، يكاد الهجوم الأوكراني المفاجئ أن يتمّ أسبوعه الثالث، ومع ذلك ما زالت قواتها تتقدّم في المقاطعة، بحيث وصل عمق تقدّمها إلى أكثر من 35 كيلومتراً، مسيطرةً بذلك على أكثر من 80 تجمّعاً سكنياً ضمن مساحة تزيد عن 1150 كيلومتراً مربّعاً. ثالثة الأثافي في إعلان القائد العام للجيش الأوكراني، أولكسندر سيرسكي، إنشاءَ مكتبٍ عسكريٍّ في كورسك «للحفاظ على القانون والنظام، وضمان الاحتياجات ذات الأولوية للسكّان». أمّا الجيش الروسي، فإنّه يتخبّط في محاولاته التصدّي للهجوم الأوكراني المباغت، خاصّة مع تعقّد عمليات إيصال الإمدادات إلى جنوده على الجبهة، بعد تفجير القوات الأوكرانية ثلاثة جسور على نهر السيم في المقاطعة.

مُرجّحٌ أن تنجح القوات الروسية في النهاية في صدّ التوغّل الأوكراني وتحرير كورسك. إلّا أنّ هذا لا يعني أنّ أوكرانيا لن تُكرّر مثل تلك الهجمات في طول الحدود المُشترَكة، التي تبلغ قرابة 1600 كيلومتر مربّع، أغلبها غير مؤمّنٍ بشكل جيّد بسببِ استنزاف القوات الروسية في الحرب داخل أوكرانيا. الأخطر، أنّه حتّى ولو نجحت روسيا في كسر الهجوم الأوكراني وتحرير أراضيها، فإنّ ذلك لا يُقلّل حجم الكارثة بالنسبة لها.

طبعاً، ليست من مصلحتنا نحن العرب هذا الاختلال الرهيب في موازين القوى بين الغرب، وتحديداً الولايات المتّحدة، وروسيا، وربّما الصين كذلك، والتي لم تُختبَر عسكرياً بعد، ويبدو أنّها حريصةٌ على تجنّب إهانة مشابهة تلحق بها في تايوان، من دون أن يعني ذلك أنّها لا تعمل بسياسة النَفَس الطويل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. المشكلة أنّ الغرب سمح لروسيا بأن تفتك بالثورة السورية منذ عام 2015، وهو ما وَلَّدَ انطباعاً واهماً بأنّها فعلاً قوّةٌ عالميةٌ عظمى، غير أنّه حاصرها وخنقها اقتصادياً وسياسياً بعد اجتياحها المتعثّر لأوكرانيا، ثمّ استنزفها عسكرياً. ونحن، عرباً، وإن كانت مصلحتنا أن يكون هناك عالم مُتعدّد الأقطاب عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، إلّا أنّه لا ينبغي أن نتغاضى عن حقيقة أنّ لا موسكو ولا بكين قدمتا يوماً دعماً حقيقياً ذا معنى لقضايانا، كما في فلسطين، أو حتّى لإيران في مواجهتها مع إسرائيل منذ اغتيال الأخيرة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنيّة، في طهران، في 31 يوليو/ تمّوز الماضي، وإيران تسعى للحصول على أنظمة دفاع جوية وطائرات روسية متقدمة من دون جدوى. باختصار، كشف الدعم الغربي لأوكرانيا حدودَ القوة الروسية التقليدية، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، مع بقائها قوّةً نوويةً عظمى يحسب لها حساب. أمّا نحن العرب، فلا أحد يأخذنا في اعتباره، لا في مستوى القوّة التقليدية أو النووية أو غيرها. حتّى روسيا، لا ترى فينا حليفاً قوياً يستحق أن تغامر بدعمه متجاوزةً خطوطَ الغرب الحُمر، كما تجاوز خطوطها الحُمر في أوكرانيا.

> لا ينبغي التغاضي عن أنّه لا موسكو ولا بكين قدّمتا يوماً دعماً حقيقياً ذا معنى لقضايانا

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

فرنسا من دون فرنسيين

مها حسن

خلال أغسطس/ آب الحالي، كانت العطلة الصيفية مختلفة في باريس، إذ ساهمت الألعاب الأولمبية بجذب السياح من أوروبا خاصّة. الألعاب وعطلة الصيف دفعتا معاً باريسيين كثيرين إلى الفرار من المدينة، خوفاً من الازدحام، وتعثّر شبكة المواصلات، وارتباك الحياة اليومية، فبدت باريس مدينةً غير فرنسية.

تابع موظفون كثيرون أعمالهم عبر الإنترنت، وأُغلقت مكاتبهم للأسباب نفسها؛ الألعاب الأولمبية وإجراءات التنقّل المعقّدة، والمفاجئة أحياناً، في وسائل المواصلات. تقول ساندرين: حين أصعد المترو، أسمع لغات مختلفة، إنكليزية، وألمانية، وهولندية، وعربية، وتركية... ويبدو سلوكُ الناس مختلفاً، إذ يتبادلون الابتسامات وهذا نادر في باريس.

في مقال سابق كتبته، ترجم في صحيفة كوريبه أنترناسيونال، تحدثت عن ضجر المترو وصرامة الوجوه الباريسية المُتعبة، لكن باريس في المونديال والصيف ليست باريس ذاتها في باقي الأيام العادية. في الحي الذي أقيم فيه، في الدائرة الـ20، شعرت أن الناس متخفّفون أكثر من اللغة الفرنسية، كنتُ أتحدث العربية أو الكردية مع الباعة، فغالبيتهم فرنسيون من أصول أجنبية. في المترو وأنا أسحب خلفي حقيبةً ثقيلةً، قفز أحدهم ليحملها ويصعد بها الدرج، فأدهشني تصرّفه وقلت له شاكرة: أنت لست فرنسياً بالتأكيد؟... ضحك الرجل، الذي ربّما لم يفهمني لأنني تحدّثت بالفرنسية، وهو على الأغلب أجنبي من خارج فرنسا. هذا لا يعني أنّ الفرنسيين لا يقدّمون خدماتٍ مماثلةً، إنّما من النادر أن يفعل هذا فرنسي في باريس بالذات، المدينة الملعونة بالزحام وضيق الوقت واللهاث، حيث نرى كثيرين يهرعون إلى المترو، كأنّه المترو الأخير، ويشتمون بصوت مسموع، إذا أُغلق الباب قبل لحاقهم إليه، وكأنّ الحياة توقّفت، مع أنّ الشاشة الضوئية تعلن قدوم مترو بعد أربع أو خمس دقائق تقريباً. للدقيقة الواحدة هنا في باريس أهمّيتها، ولها مكانتها وتأثيرها، لهذا لا يجد أحدهم الوقتَ لتضييعه في حمل حقيبة أحد ومساعدته لتجاوز الدرج.

سافرت صديقتي ألسا، كغيرها، هاربةً من باريس إلى أميركا، وكانت تتّصل بي من وقت إلى آخر، تطمئنّ على أحوالي في باريس في أثناء الأولمبياد، وكأنّ الحياة العادية قد توقفت، أو مهدّدة بالتوقّف. كانت تصرّ علي: لا تذهبي بعيداً، ربّما تعلقين في المواصلات وتجدين صعوبة في العودة، لا تعطي مواعيدَ خارج الحي، حاولي أن تكوني قريبةً من البيت لضمان سهولة العودة من دون مواصلات في أسوأ الاحتمالات. أفرغت تلك الاحتياطات القلقة المبالغ بها باريس من سكّانها إلى حدّ كبير، مع أنّ صديقي المصري أخبرني بأنّ لا شيء تغيّر في حياته اليومية، يذهب ويعود إلى العمل، مستخدماً خطّ المترو ذاته، قبل وأثناء الأولمبياد، ولم يشعر بأيّ انزعاج أو مفاجآتٍ غير محببة في هذه الفترة. رُبّما بالغ الفرنسيون الذين لا تهمّهم الرياضة، والذين يكرهون التغيير في إيقاعهم اليومي، ولكن من المُؤكّد أنّ باريس كانت مختلفةً تماماً، وهذا ما شعرتُ به شخصياً ولمسته في تنقلاتي، إذ كانت شوارعُ كثيرةٌ خاليةً، وكذلك كثيرٌ من المتاحف ودور السينما والمسارح، للسببين ذاتهما؛ انشغال الناس بفعّاليات الأولمبياد وحضور المباريات في أماكن عرضها الخاصّة أو التجمّع في ساحاتٍ وحدائقَ أمام شاشات العرض الكبرى، أو التواجد خارج المدينة، ممّا جعل باريسَ تبدو في عينَي بمثابة المدن العربية في لحظات الإفطار في رمضان، لأنّ أغلب الناس يكونون في بيوتها حول موائد الطعام.

على عكس التخوّف المبالغ به من ارتباك الحياة اليومية الباريسية في الأولمبياد، كانت باريس هادئةً وآمنةً، وكان ارتفاع منسوب الأمان والحماية والإجراءات التي أخذتها الحكومة، منح باريس وجهاً مختلفاً، وخاصّة هذا الفراغ في الشوارع، وتلاشي الازدحام واللهاث، وكذلك، وهذا الأهم والأجمل، تلاشي العبوس والتجهّم والقلق في وسائل المواصلات، حيث يبتسم السيّاح لبعضهم، وحيث راح الفرنسيون أنفسهم يبتسمون مرتاحين أمام هذا التلوّن وكأنّهم مارسوا فجأة دورَ المضيف السعيد باستضافة هذا العالم القادم من بعيد، فأصبحت باريس مدينةً هادئةً ممكنة التجوّل فيها من دون الحاجة إلى السرعة أو القلق من المواصلات أو الانتظار طويلاً في صفوفٍ أمام دور السينما والمتاحف والمسارح، لأنّ العالمَ يتجمّع هناك، في صفوف مدهشة الطول، أمام عروض فعاليات الأولمبياد.

(كاتبة سورية في باريس)

لن نصالح حتّى لو توّجونا بالإمارة

حسان الأسود

لا تهدف هذه المقالة للحديث عن تعريفات الثورات والحروب الأهلية، وتبيان الفروق بينهما، بل تسعى إلى وضع ملاحظاتٍ بسيطةٍ في هامش الجدل والسجال بشأنهما في الساحة السورية. ولا بدّ بداية من توصيفٍ مبدئي للحالة الشعورية لـ«أهل الثورة»، كما يحبّ كثيرون منهم تسمية أنفسهم. فهم في حالةٍ مستمرّة من المطالبة بالحقوق المشروعة، وثباتٍ دائم على المبادئ الأخلاقية، وسعي مستمرٍ إلى الانتقال السياسي. ويجمع هذا التوصيف متناقضات، فالأخلاق والسياسة حقلان مختلفان كليّاً، فبينما تقوم تلك على الواجب تقوم هذه على المصلحة. الأخلاق هي الإجابة عن سؤال ما يجب أن يكون، بينما السياسة هي الإجابة عن سؤال كيف يمكن أن يكون. يقول علي عزّت بيغوفيتش في كتابه «الإسلام بين الشرق والغرب»: «الواجب هو المصطلح الأساسي في علم الأخلاق، والمصلحة هي المصطلح الأساسي في علم السياسة. الواجب والمصلحة وإن كانا متعارضين، فإنّهما قوّتان محرّكتان للنشاط الإنساني، ولا يمكن الخلط بينهما، فالواجب دائماً يتجاوز المصلحة، ولا علاقة للمصلحة بالأخلاق. فالأخلاق لا هي وظيفيّة ولا هي عقلانية». تقوم الأخلاق على الثبات، بينما تتحرّك السياسة في منزلقات الواقع. والثورة السورية مثل غيرها من الثورات ليست شيئاً مطلوباً بذاته، فهي وسيلة للخروج من استعصاء الاستبداد والتخلّص من الديكتاتورية، لكن لو أتيح لنا، نحن السوريين، الوصول إلى حقوقنا في الحرّية والكرامة وبناء دولة المواطنة بالطرق العاديّة، عبر الانتخابات وغيرها، لما خرجنا في هذه الثورة ربّما، بل غالباً، فلسنا من هواة المشقّة، حالنا حال غيرنا من البشر. إذاً، الثورةُ ليست مُقدَّساً نعبده، بل طريقٌ سلكناه مرغمين مع إحساسنا العميق بفداحة الخطر وحجم التضحيات التي سنقدّمها، وكنّا في خروجنا على النظام لا عقلانيين، لأنّ ما من عاقل لا يعرف حجم القمع الذي مارسه النظام علينا في حماة وحلب وغيرها من المدن في ثمانينيات القرن الماضي، وما من عاقلٍ لا يدرك حجم تداخل المصالح الدوليةً وتشابك العلاقات والوظائف بين النظام الحاكم والنظامَين الإقليمي والدولي، وما من عاقل لم يقرأ تصريحات النظام المُبكّرة على لسان رامي مخلوف إنّ أمن إسرائيل من أمن سورية. ولكنّ للقلب أسبابا لا يمكن للعقل أن يدركها، وللروح كذلك، والثورة فعلٌ ضميريٌ وجدانيٌ شعوريٌ بالدرجة الأولى، ينطلق من الإحساس بالظلم، وفي الوقت ذاته، من الإحساس بالقدرة على مقاومته بغضّ النظر عن النتائج. يمكن القول إذاً إنّ التزامنا بالاستمرار في الثورة أخلاقي أولاً وقبل كلّ شيء، بل هو يتجاوز مصلحتنا في العيش، أي حتّى في الحياة باعتبارها حقّاً مُقدّساً للإنسان أيّ إنسان، رغم أنّنا انطلقنا بثورتنا من أجل حياةٍ أفضل. لولا هذه المفارقة العجيبة لما كان بإمكاننا فهم التضحية بالنفس والمال والاستمرار في معاندة هذا السرطان المُستعصي. إنّها روايتنا وسرديتنا للواقع والماضي والمستقبل، وسندافع عنها.

لكنّ للسياسة أحكاماً أخرى ومسالك ودروباً لا تستقيم بالضرورة مع المبادئ الأخلاقية. وصحيحٌ أنّ السياسة بلا أخلاق كما الورود بلا عبير، إلّا أنّ الحياة تفرض قوانينها وليس بالمستطاع معاندتها. لا يمكن للماء أن يصعد الجبل من دون قوّة محرّكة خارجية، وكذلك لا يمكن للدول والمجتمعات أن تدير شؤونها من دون التدافع الذي هو في النهاية السياسة. وإذا استعصى على السياسة حلّ المعضلات المتراكمة والمشكلات المستجدّة، جاءت الثورة لتكسر حلقات الجمود هذه، فإذا جوبهت الثورة بالعنف لجأت إليه، فلا يمكن أن يحافظ أيّ جمهور على حراكه سلمياً فترة طويلة عند مجابهته بالسلاح، وبالعنف المفرط، وبالحقد الأعمى، كما حصل للسوريين. هنا يصبح للمفاهيم والمصطلحات والكلمات معانٍ أخرى، فأيّ معارك بين مجموعات أهليةٍ غير منظّمة أو عسكرية منظّمة (ضمن شروط معينة) يمكن أن يُطلق عليها وصفُ نزاع مسلّح داخلي، فإذا ما تدخّلت فيه أيّ قوات نظامية لدولة أخرى أمكن، مع بعض الشروط الأخرى، وصفها بالنزاع المسلّح الدولي. هذا لا يروق للثائرين حتّى وإن كان صحيحاً نظرياً، لأنّ وقع المصطلحات الجافّة يُفقدُ الكلمات سحرها، ويطفئ وهجها، ويُخمدُ بريقها، وبالتالي يجرح الأساس الأخلاقي الذي قامت عليه الثورة، ويقدح في مشروعيتها ويثلب ضمير أهلها. هكذا يأتي وصف الثورة بالحرب الأهلية في السياق السوري جارحاً، صادماً، مهيناً وغير مقبول.

عندما ننظر إلى المسائل بعيون أصحاب الحقّ نرى غير ما يراه الفيلسوف أو الأديب أو الشاعر أو القاضي القابع ما وراء البحار في المحكمة الجنائية الدولية، عندما ننظر بعيون أرملة فقدت زوجها وأولادها وإخوتها، وعندما ننظر في عيون رجل فقد ساقه أو يده أو في الأقل منزله ومورد رزقه، وعندما نسأل طفلةً عن أحلامها، عن لعبها وأثوابها، وعن حقيبة المدرسة، لا نرى غير الألم والحزن والتعب والغضب، وأحياناً الحقد. عندما ننظر في خيمةِ أسرةٍ تقيم منذ 12 سنة في مخيّمٍ بعرسال أو أطمة لا نرى ما يتوفّر عليه بيتٌ من هجّرهم، فكيف لنا أن ننتظر من هؤلاء قبول المساواة بالذنب والجرم في نعت الصراع الدائر والكفاح ضدّ الاستبداد والديكتاتورية بالحرب الأهلية؟... ما دامت حرباً أهليّةً فالكلّ متساوون بالذنب، لكنّها ليست كذلك، ولم تكن يوماً ولن تكون.

ثمّ من قال إنّ المساواة حقيقيّة وموجودة فعلاً في عالم البشر؟ هذا أمرٌ لا يمكن إثباته، لا عملياً ولا نظرياً، فما من إنسان يشبه إنساناً آخر في التفاصيل كلّها، وفي المشاعر والأحاسيس والمعارف والقدرات كلّها، فكيف يتساوون إذن؟... المساواة التي تتكلم عنها إعلانات حقوق الإنسان وقبلها الشرائع السماوية أُطُرٌ نظرية عامة تحاول أن تضع حدوداً لعدم المساواة وأن تقلّصها إلى الحد الذي يمكن من خلاله التعايش معها، لكنّها لا يمكن أن تزيل الفروق بين البشر أبداً. هل يعني مبدأ تساوي البشر أمام القانون مساواتهم فعلاً في الواقع؟... لقد أثبتت دراساتٌ كثيرة، إضافة إلى الواقع المعاش، أنّ الأغنياء أقدر على الإفلات من العقاب بما لا يقاس من الفقراء، فأين أصبح مبدأ المساواة الجنائية إذاً؟ هل تعني المساواة في حقّ إبداء الرأي والاقتراع حقّاً وفعلاً تساوياً بالتأثير والحضور والوصول بين الفقراء والأغنياء؟ ثمّ من قال إنّ القلوب واحدةٌ والأرواحَ واحدة؟ ألم يكتب أمل دنقل «لا تصالح على الدم .. حتّى بدم! لا تصالح! ولو قيلَ رأسٌ برأس، أكلُّ الرؤوس سواءٌ؟ أقلبُ الغريبِ كقلب أَخيكَ؟! أعيناهُ عينا أخيك؟! وهل تتساوى يدٌ.. سيفها كان لك بيدٍ سيفها أثكلك؟!». ولأنّ المساواة نظرية وغير واقعية اخترع البشر العدالة، وفيها حاولوا تقليص مساحات الخلل وعدم المساوة، من خلالها صار بالإمكان المطالبة بحقوق متساوية رغم الإدراك سلفاً باستحالة الوصول إليها.

في خضمّ هذا السجال السوري في الزمن المهدور من عمرنا، لا يمكن المساواة بين من هتف مسبّحاً بحمد الديكتاتور، حتّى ولو اعتذر اعتذاراً باهتاً ينقصه الصدق وتعوزه الثقة، ومن هتف للحّرية ففقد روحه أو روح أخيه. ولا يمكن المرور على الكلمات مرورَ العابرين الطارئين، فهي معجونةٌ بالدماء والأرواح والعذابات. وإذا كان للعلم أو للأدب أو للقانون أو للفلسفة أن تحدّد مصطلحاتها كما تراه متناسباً، ومعاييرها، فإنّ للثورات الحقّ ذاته. إنها حرب حول الحقّ والتاريخ، ومن حسن حظّنا أنّنا اخترنا الجانب الصحيح منها، ونحن نواصل الدفاع عن الذاكرة، ولن نصالح حتّى ولو توّجونا بالإمارة... لن نصالح.

> إذا كان للعلم أو للأدب أو للقانون أو للفلسفة أن تحدّد مصطلحاتها كما تراه متناسباً، ومعاييرها، فإنّ للثورات الحقّ ذاته

(كاتب سوري في برلين)

من إحياء الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة، مارس 2014، شمال غربي سورية (رامي السيد/Getty)

شعبويات أردنية

معن البياري

الأردنيون في استطلاعات «المؤشّر العربي» (ينجزها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) سنوياً هم أول العرب في قلّة الثقة ببرلمانات بلادهم، وإنْ تحسّنت هذه الثقة (بدرجةٍ كبيرة وإلى حدّ ما) من 32% في استطلاع العام 2011 إلى 46% في استطلاع 2022، فضلاً عن أن ثقة الأردنيين ببرلمانهم هي الأدنى بعد ثقتهم بكلٍّ من المخابرات والجيش والأمن والحكومة، وقد أكّد استطلاعٌ لمركز الدراسات في الجامعة الأردنية نُشر في ديسمبر/ كانون الأول 2021 المعطى نفسَه. وإذ تُستعاد هذه الحقيقة في أجواء الحملة الجارية لانتخابات مجلس النواب المقرّرة في 10 الشهر المقبل (سبتمبر/ أيلول)، فالملحوظ أمران: أنّ لموضوع هذه الانتخابات حصّة كبرى في أحاديث الأردنيين في مضافاتهم وفي المقاهي ومناسباتهم الاجتماعية. ما يعني عدم صواب تقارير إعلاميةٍ سيّارةٍ عن قلّة اكتراثهم بالأمر كله، وأنّ غالبية كبرى منهم تجهر بعدم نيّتهم المشاركة في الاقتراع، لقناعتهم بأن الانتخابات منتهية، وأن أسماء الفائزين معلومة، وأن الدولة رتّبت المقاعد ووزّعتها بالكيفية التي تُريد. مع القناعة إياها بأن برلماناً من «البصّيمة» سيُضاف إلى سابقيه.

وفيما يُفضي أصحاب هذا الحديث، وهم غالبيّة ظاهرة، به بفائضٍ من الثقة، يتبدّى لك أن كثيرين منهم ليسوا على درايةٍ بكيفيّة الاقتراع بحسب قانونِ الانتخاب الذي سيُعمل به أول مرّة، ويقوم على انتخاب قائمةٍ حزبية مغلقة على مستوى الوطن (لانتخاب 41 نائباً حزبياً من 25 قائمة متنافسة)، ومن قائمةٍ أخرى مفتوحة في الدائرة المحلية (لانتخاب 97 من 174 قائمة في 18 دائرة)، ولا يعرفون، مثلا، بشرط أن تضمّ قوائم الأحزاب امرأتين وشابّا (أو شابّة) على الأقل، فضلاً عن أن قانون الأحزاب الجديد اشترط نسبة 20% من النساء والشباب بين مؤسّسي أي حزب. وفي الأثناء، تعلو مقادير من السخرية على صور المرشّحين المنتشرة (بإفراط) في الشوارع والميادين والأرصفة، واستدعاء سِير هذا وذاك منهم للتدليل على نقصان كفاءاتهم لعمل نيابي جدّي.

لقائل أن يقول إن سياساتٍ للدولة الأردنية، منظورة وأخرى غير منظورة، منذ عقود، هي المسؤولة عن هذا الحال، المؤسِف أياً كانت تفسيراتُه، وإنْ عُوين، في العامين الماضيين، تقدّمٌ كبيرٌ في التشريعات الناظمة للانتخابات وللعمل الحزبي، سيّما وأن اللجنة الملكية لتحديث السياسات (2021) أوصت، في طموحٍ معلن، بالوصول تدريجيّاً إلى حكومات برلمانية، بعد زيادةٍ مطلوبةٍ في عددِ النواب الحزبيين في برلمانيْ ما بعد برلمان الشهر المقبل، وهو ما جرى تبنّيه في قوانين أقرّها البرلمان المنصرف، فضلا عن مساحاتٍ واسعةٍ لمراقبة الانتخابات في مختلف مراحلها محليا ودوليا، ومسؤولية هيئة مستقلة تنظيم إجرائها. لقائل أن يقول هذا القول الذي له وجاهته، غير أن في الوسع أن تُقرأ الحالة شاهداً على نفوذ عريض للشعبوية في الشارع الأردني، مغايرةٍ للشعبويات التقليدية (بتنويعاتها) في أنظمة سياسية، مشهودة في أميركا اللاتينية وأوروبا، وغير التي تُعاين في زعامات شعبوية، فلا النظام في الأردن يتّصف بهذا، وليست في الشارع المحلي زعامات ذات ملكات خطابية وقبول عريض وقدرات على سحر الجمهور بأي كلام. غالباً ما تخصّص الأنظمة والبنى السياسية الشعبوية، وكذا القيادات التي ينهض حضورها على شعبويتّها، حيّزا واسعاً من خطاباتها لاستهداف الأحزاب والبرلمانات بتبخسيها، كالقول مثلا إنها تبيع الكلام ولا تُنجز شيئاً، غير أنك في الحالة الأردنية ترى أن الناس، في العموم، تردّد مثل هذا الكلام، يُسعفها في هذا أنها تكاد لا تعرف شيئاً عن 38 حزباً مرخّصاً في البلد (باستثناء واحد أو اثنيْن)، وأن أداء برلمانيين روهن عليهم شعبياً، إلى حدٍّ ما، دلّ على ذيليّتهم للحكومات. وإذ نشطت دراسات الظواهر الشعبوية أخيرا، وكثرت ترجمات الكتب الأجنبية التي تشرّحها وتفكّكها، ولمّا صارت ملحوظةً المساهمات العربية التحليلية في هذا الجهد المعرفي، إلا أن هذه الشعبويات الأردنية بشأن برلمانٍ لمّا يُنتخب بعد تجوزُ مقترحا لدرس خاص.

انقلاب التهدئة إلى تصعيد

حسام كنفاني

أيام قليلة كانت كافية لقلب مؤشرات الأوضاع في المنطقة، فبعدما كان منسوب التفاؤل مرتفعاً بإمكان التوصل إلى وقف مؤقت للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ومعه احتمال تراجع إيران وحزب الله عن تنفيذ تهديداتهما بالرد على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية والقيادي في الحزب فؤاد شكر، تدهورت الأمور على نحو مفاجئ ليصبح التصعيد سيد الموقف، مع تصاعد كبير في احتمالية توسع الحرب لتطاول لبنان، حتى قبل أن ينفذ حزب الله وإيران تهديدهما.

ماذا حدث؟

خلال الأسبوع الماضي، ظهرت مؤشرات حول الجدية الأميركية في الضغط على إسرائيل للقبول بوقف إطلاق النار في قطاع غزة خشية توسع الحرب، وهو ما تجلى في اجتماع الدوحة يوم الجمعة الماضي والبيان الذي صدر بعده، بطلب أميركي، للإيحاء بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، رغم عدم مشاركة حركة حماس في المفاوضات. غير أن الأيام التالية أظهرت أن العجز الأميركي عن الضغط على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لم يتغير.

فعلى غرار جولات التفاوض الكثيرة السابقة، والتي انتهت إلى النتيجة نفسها، لم تفلح المحاولات الأميركية في دفع نتنياهو إلى التراجع عن شروطه لإبرام الصفقة، والتي ترفضها «حماس». فلا وقف نهائياً للحرب، والهدنة وإن كانت طويلة، إلا أنها لا تعني نهاية العمليات العسكرية، والتي يمكن أن تعود في أي لحظة. كذلك لا انسحاب إسرائيلياً من قطاع غزة أو محور فيلادلفيا وتفتيش اللاجئين العائدين إلى شمال قطاع غزة، ما يعني بقاء طويل الأمد لقوات الاحتلال في قطاع غزة. إضافة إلى ذلك، لا حديث حالياً عن إعادة إعمار قطاع غزة، في ظل عدم الاتفاق حتى الآن على من سيدير القطاع في اليوم التالي للحرب، والذي لا يزال بعيداً على ما يبدو. وخلال اجتماع يوم الجمعة الماضي أيضاً، جرى الحديث عن إجماع فلسطيني فلسطيني بين السلطة وحركة حماس للتفاهم حول من يتولى إدارة معبر رفح من الجانب الفلسطيني خلال فترة الهدنة أو بعد نهاية الحرب، وهو ما كان سيشكل مؤشراً حول هوية الطرف الذي يمكن أن يدير القطاع لاحقاً. غير أن هذا الاجتماع لم يحدث، بعدما أكدت «حماس» تمسكها بالشروط التي وضعتها سابقاً للموافقة على اتفاق تبادل الأسرى، وفقاً لمبادرة الرئيس الأميركي جو بايدن، والتي تراجعت عنها الإدارة الأميركية وعدلتها لتلائم مطالب رئيس الوزراء الإسرائيلي. رغم هذه المؤشرات والوقائع، فإن جولة جديدة من المفاوضات ستعقد في القاهرة خلال اليومين المقبلين، من دون تحديد موعد نهائي لها بعد، إذ لا تزال الولايات المتحدة تصر على إمكان عقد الصفقة، مطالبة الأطراف في المنطقة بالضغط على حركة حماس لقبول ما تم التفاهم عليه يوم الجمعة، بعد فشلها في تغيير موقف نتنياهو.

من غير المتوقع أن تصل هذه الجولة التفاوضية، والتي قد تكون الأخيرة في الفترة المقبلة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأميركية، إلى أي نتيجة إيجابية، ومع انتهائها ستكون المنطقة أمام مخاطر مفتوحة، بعدما كان رد إيران وحزب الله على الاعتداءين الإسرائيليين مربوطاً، وفق التصريحات الإيرانية على الأقل، بوقف العدوان على غزة، والذي كان من الممكن أن يحصل جزئياً في حال وصلت المفاوضات إلى نتيجة.

وحتى قبل الإعلان النهائي عن فشل المفاوضات، تصاعدت إلى حد كبير التوترات على الجبهة اللبنانية، بعد توسيع إسرائيل من مدى استهدافاتها في الداخل اللبناني، وهو ما رد عليه حزب الله بالمثل. فالحديث اليوم ليس فقط عن تصعيد على الجبهة الشمالية مع لبنان، بل عن حرب واسعة بدأت دولة الاحتلال بالاستعداد لها، ومعها عملياً الولايات المتحدة التي أرسلت حاملة طائرات ثانية إلى المنطقة تحسباً لاندلاع مواجهة كبرى خلال الأيام القليلة المقبلة.

الكولونيالية والاستشراق

سيف الدين عبد الفتاح

ما زلنا نفحص الظاهرةَ الاستشراقية ونقدّم بين يديها، انطلاقاً من مفهومي «الشرق» و«الغرب»، وتطل علينا من بعيد مسألتا «الكولونيالية»، و«ما بعد الكولونيالية»، وعلاقة ذلك بأدوار الاستشراق وتطوّر قضاياه ومجال الاهتمام، فالاستشراق الذي نشأ نشأةً علميةً لأغراض سياسية تحوّل مشروعاً سياسياً يتدثّر بأثواب علمية في دراسات الشرق الأوسط، ودراسات المناطق، وضمن اهتمامات مراكز الفكر والتفكير لوضع استراتيجيات تحدّد مسار النظر إليها، والتعامل معها، وتبدو لنا الظاهرة الكولونيالية في تسميتها تلك بالفعل الصوتي للكلمة الأجنبية التي تشير إلى «COLONIALISM» أمراً متروكاً من الناحية العلمية والبحثية، فإنّ الظواهر المُذيّلة بـ«ISM» تعبّر عن تصوّر فكري ومعرفي ومذهبي غالباً، نشأ في أحضان الغرب ومعاملِه الفكرية، ومثّل شفرة معرفية ترتبط به، وقد كان أمراً موفّقاً أن شاع تعبير «ما بعد الكولونيالية»، رغم شيوع مفهوم «الاستعمار»، للتعبير عن أصل الظاهرة في أصولها الكولونيالية.

التوقّف عند عالم المفاهيم المتداول في الوضع والحمل والنقل والاستعمال توقّفاً دقيقاً ومُدقّقاً من الأمور المنهجية التي يجب أن نستمسك بها، خاصّة ونحن أمام أسئلة تتعلّق بمسألة النهوض، ولعلّ فطنةً مُبكّرةً من بعض مُفكّرينا العظام، ومنهم محمد البشير الإبراهيمي (1965)، وتوقّفه عند الكلمة المُختارة لترجمة الظاهرة الكولونيالية، ألا وهي «الاستعمار»، أمر جدير بأن يُحتذَى ويُقتدَى به، فقد أفرد الإبراهيمي في مقالاته البصيرة في البصائر، في باب كلمات مظلومة، ليجري محاكمةً منهجيةً ومساءلةً علميةً لكلمة «الاستعمار» الخبيثة، وتمريرها للمسألة الكولونيالية برمّتها، ضمن صناعة كبرى أجادها الغرب في التمرير والتبرير والتغرير، وفي التدليس والترويج. ولعلّ ما قام به الشيخ الإبراهيمي قد فتح الباب للوقوف على تلك المفاهيم والكلمات، التي أصابها ذلك الظلم البيّن، إنْ بالغفلة، وإنْ بالالتباس والحيرة، وإنْ بالتلبيس من صاحب القوّة في واحد من أهم المسالك؛ اغتصاب الكلمات، وتغيير مضامينها في سياق ما تطلقه على ظواهر تاريخية أو معاصرة.

يقول الإبراهيمي: «إنّ ظلم الكلمات بتغيير دلالتِها كظلمِ الأحياء بتشويه خِلْقَتهم، كلاهما منكر، وكلاهما قبيح، وإنّ هذا النوع من الظلم يزيدُ على القبح بأنّه تزوير على الحقيقة، وتغليطٌ للتاريخ، وتضليل للسامعين.. يا قومنا، إنّ للواقع عليكم حقّاً، وإنّ للتاريخ حقّاً، وإنّ للأمة التي تعملون لها حقوقاً، فأنصفوا الثلاثة من نفوسكم»؛ وهو يشير في تلك الكلمات الدقيقة إلى جملة من المعاني المهمّة من الكشف والفضح لهذه الكلمات، التي تظلم عياناً بياناً في الاستخدام والاستعمال، فتنحرف عن معانيها، وتُنتهَك مبانيها، وتُغتصَب مغازيها، فتُوجّه في عكس مقصدها، في سياق يجعل ذلك الطغيان في عالم الكلمات أقسى من تشويه الأحياء وخلقتهم.

> كلمات الأمّة ومفاهيمها، التي ترتبط بهويتها ونهوضها لا بدّ أن تكون محلّ اهتمام لا يُفرّط في مبانيها ولا في معانيها ولا في مغازيها

> يتداخل عالم المفاهيم مع عالم السياسات والتصوّرات والإدراكات، ويرتبط ذلك كلّه لزوماً بمسألة النهوض والأسئلة المتعلّقة بها

وفي الحقيقة، كلمات الأمة ومفاهيمها، التي ترتبط بهويتها ونهوضها لا بدّ أن تكون محلّ اهتمام لا يُفرّط في المباني ولا في المعاني ولا في المغازي، التي تسكن تلك الكلمات، ويجب أن نصدّ عنها كلّ من يحاول التدليس عليها أو التلبيس بها. كان ذلك الخيار البديع من الإبراهيمي للكلمة النموذج في هذا المقام (الاستعمار)، التي تتعلّق بالظلم الفادح للكلمات، فتقع بين خذلان واغتصاب، وهي من الأمور التي تمرّ مع توالي الأزمان وتمرير ذلك الخطأ من جرّاء اغتصاب تلك الكلمات، يُؤدّي ما تأدّى من هذا الإشكال الخطير في استخدام وتداول الكلمة على نحو فرضه صاحب القوّة في عالم الترجمة، وفي عالم إطلاق الكلمات على ظواهر لقيطة، فتنتهك شرفَ الكلمات وتدنّس المعاني، التي تتعلّق بها، ضمن عملية استيلاء على العقول من خلال الكلمات والمفاهيم.

يقول الإبراهيمي مُستغرباً: «عجيب! وهل الاستعمار مظلوم؟ إنّما يقول هذا أصحاب الكيمياء التي أحالت السيِّد عبداً، والدخيل أصيلاً، أمّا أنت فتوبتُك أن تحشر كلمة (مظلوم) هذه في الكلمات المظلومة.. هوِّن عليك فإنّ المظلوم هنا هو هذه الكلمة العربية الجليلة التي ترجَموا بها لمعنى خسيس... مادة هذه الكلمة هي (العمارة)، ومن مشتقاتها التعمير والعمران، وفي القرآن: (هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (هود: 61)، فأصل هذه الكلمة في لغتنا طيبٌ، وفروعها طيِّبة، ومعناها القرآني أطيب وأطيب، ولكن إخراجها من المعنى العربي الطيِّب إلى المعنى الغربي الخبيث ظلمٌ لها، فاستحقّت الدخول من هذا الباب، والإدراج تحت هذا العنوان». فلك أن تلحظ من خلال هذا الوصف الدقيق للإبراهيمي في تلك الكلمات القاطعة المانعة، حينما يشير إلى قيام هؤلاء باغتصاب الكلمة لإطلاقها على أخسّ الظواهر هذا من جانب، ومن جانب آخر هذا الدخل والدنس الذي أدخلوه على شرف الكلمة فصارت تطلق في هذا السياق القبيح وتمنع في استخدامها الصحيح؛ وانصرف بعضهم عن استخداماتها الأصيلة، وبات الزيف والعملة الرديئة يطردان الصدق والعملة النفيسة.

«فالذي صيَّر هذه الكلمة بغيضةً إلى النفوس، ثقيلةً على الأسماع، مستوخَمة في الأذواق، هو معناها الخارجي (كما يقول المنطق) وهو معنى مرادف للإثم، والبغي، والخراب، والظلم، والتعدِّي، والفساد، والنهب، والسرقة، والشَّرَه، والقسوة، والانتهاك، والقتل، والحيوانية، إلى عشرات من مئات من هذه الرذائل تُفسِّرها آثاره وتنجلي عنها وقائعه... وإذا كنَّا نُسمِّي مَن يجلب هذه المجموعة (من كبائر الإثم والفواحش إلى وطن) ظالماً، فأظلم منه مَن يحشرها في كلمة شريفة من لغتنا، ليخدع بها ويغرَّ، وليهوِّنَ بها على الفرائس شراسة المفترس، وفظاعة الافتراس... أما والله، لو أن هذا الهيكل المسمَّى بالاستعمار كان حيواناً لكان من حيوانات الأساطير بألف فم للالتهام، وألف مَعِدة للهضم، وألف يدٍ للخَنق، وألف ظِلْف للدوس، وألف مخلب للفرس، وألف نابٍ للتمزيق، وألف لسان للكذب وتزيين هذه الأعمال، ولكان مع ذلك هائجاً باديَ السَّوْءات والمقابح على أسوأ ما نعرفه من الغرائز الحيوانية... سَمُّوا الاستعمار تخريباً (إذ لا تصحُّ كلمة استخراب في الاستعمال) لأنه يُخرِّب الأوطان والأديان والعقول والأفكار، ويهدم القيم والمقامات، والمقوِّمات والقوميات... وخذوا العهد على المجامع اللُّغوية أن تمنع استعمال هذه الكلمة في هذا المعنى الذي لا تقوم بحملِه عربةُ مزابل». ذلك كلّه يوضّح لنا كيف يمكن رفع الظلم عن تلك الكلمات الشريفة، وعدم تمرير تلك الظواهر الخبيثة بإطلاق الأوصاف على غير مقتضاها، وعلى غير معناها ومغزاها.

وغاية الأمر حينما يُؤكّد الإبراهيمي ما أصاب تلك الكلمة من ظلم بيّن، فإنّ الأمر هنا يحتاج منا إلى استخدام كلمات دالة على أقبح ظاهرة شهدها التاريخ، قديمة وحديثة ومعاصرة. ولعلّ هذا جعل بعضهم يبحث عن كلمات تدل على ذلك القبح البيّن في هذه الظاهرة، فأطلق عليها «استدماراً» أو «استكباراً» أو غير ذلك من مفردات تُؤكّد أخطر الأثر والمآل لهذه الظاهرة على الإنسان والعمران والأوطان. ولعلّ ذلك يُوضّح لنا كيف يمكن رفع الظلم عن تلك الكلمات الشريفة، وعدم تمرير تلك الظواهر الخبيثة بإطلاق الأوصاف في غير مقتضاها، وفي غير معناها ومغزاها. ولعلّ ذلك تلحق به كلمات استجدّت، وجب علينا أن نتوقّف على مداخل تلبيسها، وعلى مسالك التباسها، في سياق ممارسات خبيثة، وكلمات تزوّر التاريخ وتضلّل الأسماع وتضرب هوية الأمة في مقتل.

سنرى في هذا السياق كيف أنّ عالم المفاهيم يتداخل مع عالم السياسات والتصورات والإدراكات، وكيف أنّ ذلك كلّه يرتبط لزوماً بمسألة النهوض والأسئلة المتعلّقة بها، ويبدو لنا أنّ الدراسات ما بعد الكولونيالية ليست بعيدةً عن أسئلة الشرق والغرب، كما أنّها ليست منفصلةً عن المسألة الاستشراقية برمّتها، مسائل بعضها من بعض، وأسئلة تتراكب وتتساند فيتحدّد منهج النظر والتناول والتعامل مع جملة المسائل، والأسئلة في موضوعة «النهوض»، إنّه الفكر المنظومي الناظم بين مسائل ستعيننا في الواقع وفي التصور وفي بناء استجابات واعية واعدة لمعظم تلك الإشكالات والتساؤلات. وهذا الموقف الواعي من عالم المفاهيم سيصبّ لزوماً في مشروع النهوض للأمّة.

(كاتب مصري في إسطنبول)

العمليات الاستشهادية بين ضغطي إسرائيل والمقاومة

أحمد الجندي

يصرّ رئيس وزراء حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، على أنّ الضغط وحده هو الوسيلة الوحيدة لفرض إرادته على المقاومة الفلسطينية، والخروج من الحرب منتصراً، وهو على قناعةٍ تامّةٍ بأنّ الضغط إذا لم ينجح فسينجح مزيدٌ من الضغط في تحقيق الأهداف المرجوّة، وهو ما عبّر عنه مراراً طوال شهور الحرب الماضية.

على أنّ الجديد في الضغوط التي تمارسها إسرائيل لم يعد يتعلّق بالنوع، بل بزيادة الكمّ؛ فأصبحت تعتمد إيقاعَ أكبر عددٍ من الضحايا المدنيين، وأعظم قدرٍ من الخسائر، ومنع دخول المساعدات، وتشديد الخناق على القطاع لفصل المقاومة عن حاضنتها الشعبية، لإجبارها في النهاية على القبول بالإملاءات والشروط الإسرائيلية. وأمام هذه الضغوط، وفي ظلّ تأخّر الردّ الإيراني (أو العدول عنه؟)، والتزام حزب الله المسار نفسه الذي اتخذه منذ بدء الحرب، كان على المقاومة إدخال أوراق أخرى جديدة/ قديمة إلى الصراع، لمحاولة معادلة الضغوط الإسرائيلية، فقرّرت العودة إلى تنفيذ العمليات الاستشهادية التي كانت علامةً بارزةً من علامات الانتفاضة الثانية. وهكذا نكون أمام معادلة ضغطٍ متبادل، وتأخذ الحرب شكلاً مختلفاً من التوسّع، ليس الجغرافي فحسب، بل أيضاً النوعي؛ الذي يستهدف توسيع شريحة المتضرّرين منها من الإسرائيليين عبر إفقاد المجتمع الشعور بالأمن، وأن تصبح احتمالية التعرّض للخطر قائمةً لدى الجميع، بعد تراجع قصف المقاومة في القطاع للمدن الإسرائيلية خلال الأشهر الماضية.

جاء تفعيل المقاومة خيارَ العمليات الاستشهادية متزامناً مع مباحثات مُقترَح ما سمّيت «الصفقة»، الذي طرحته الولايات المتّحدة، بهدف تبريد موقفَي إيران وحزب الله بعد توعّدهما إسرائيل بالانتقام ردّاً على جرائمها في حقّهما، ويبدو أنها نجحت في ذلك، أو أنّ الطرفَين، إيران وحزب الله، كانا في حاجة إلى مُبرّر لمراجعة حساباتهما المهتمّة بعدم الانجرار إلى حربٍ شاملةٍ لا يريدانها لاعتباراتٍ تخصّ المشروع النووي الإيراني، والظروف الداخلية الضاغطة في لبنان، ومن ثمّ كانت المباحثات فرصةً مناسبةً لهذه المراجعة لتحديد طريقة في الردّ لا تُفضي إلى حربٍ شاملة. كذلك جاء إعلان المقاومة عودةَ العمليات الاستشهادية في الداخل المُحتلّ نتيجة تأكّدها من عدم جدوى المقترح الأميركي، وهو ما ثبتت صحّته بعد تسرّب بعض تفاصيله؛ إذ لم يتضمّن أيَّ انسحاب من محوَرَي فيلادلفيا ونتساريم، كما لم يهتم سوى بالمرحلة الأولى التي تتضمّن إفراج «حماس» عن كبار السنّ والنساء والأطفال من الأسرى الصهاينة، في مقابل تهدئةٍ وإفراج عن أسرى فلسطينيين، قد تبعد إسرائيل بعضهم، وقد لا توافق على أسماء أخرى، بمعنى أن تبقى أسماء من ستفرج عنهم من هؤلاء الأسرى قابلةً للضغوط والتحفّظات الإسرائيلية. أمّا الأسرى من العسكريين الإسرائيليين فتُرك شأنهم للتباحث في المرحلة التالية، التي لا تهتمّ بها الولايات المتّحدة ولا إسرائيل أصلاً، إذ تعتبر إسرائيل العسكريين ثمناً يمكن دفعه لاستمرار الحرب، وهي جاهزةٌ للتضحية بهم مثلما ضحّت بغيرهم من المدنيين والعسكريين سابقاً. وهذا يعني أنّ واشنطن أرادت الوصول إلى تهدئة تنتهي بانتهاء الانتخابات الأميركية، يعود بعدها الجيش الصهيوني إلى الحرب والقتل، ويكون قد رفع عن كاهله ضغوط أهالي الأسرى، وتكون الإدارة الأميركية قد خدعت من يريدون وقف الحرب من ناخبيها.

> إعلان المقاومة الفلسطينية عودةَ العمليات الاستشهادية في الداخل المُحتلّ جاء نتيجة تأكّدها من عدم جدوى المقترح الأميركي

> تتحوّل الحرب غير المتكافئة سياسةَ عضّ أصابع، وضغطاً متبادلاً، والضغوط التي يمارسها نتنياهو باتت تفضي إلى نتائج عكسيةٍ

في هذا السياق، إذا اتّخذت المقاومة قرارها، وسعت إلى تنفيذ أولى عملياتها التي رغم فشلها في إيقاع خسائر مؤلمة في صفوف الإسرائيليين، فإنها نجحت، حسب عميل الشاباك السابق، جاي حين، حين اخترق مُنفّذُها الحواجزَ الأمنية كافّة، وتنقّل بسهولة في قلب تلّ أبيب حاملاً عبوةً شديدةَ الانفجار، ليكشف فشل جهاز الشاباك مرّة أخرى مثلما فشل في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وقد انعكس صدى هذه العملية في ما كتبه المُحلّلون الإسرائيليون، وكشف درجةً كبيرةً من الخوف من عودة ذكريات تسعينيّات القرن الماضي. في هذا السياق، كتب الصحافي في «هآرتس»، جاكي حوري، أنّ العملية التي تبنّتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي في تلّ أبيب، تعيد ذكرى العمليات المشابهة، التي شهدتها فترتا التسعينيّات والانتفاضة الثانية، وتُقدّم مفهوماً مختلفاً عن مصطلح «وحدة الساحات»؛ فما يحدث في قطاع غزّة يُؤثّر في الضفّة الغربية، وما يشعر به الفلسطينيون في الضفّة يُؤثّر في المدن الكبرى في إسرائيل، وهكذا يمكن أن تتّسع خريطة العمل الفلسطيني لتشمل فلسطين كلّها بشكل متدرّج. هذا من ناحية الجغرافيا، أمّا من ناحية الوقت؛ فيركّز حوري في دلالة توقيت العملية، وأنّ اتجاه «حماس» إلى هذا الخيار لم يكن بسبب «ما يحدث»، بل بسبب «ما لا يحدث»، لأنّ الضغوط كلّها، الدولية والعربية، وضغوط المحكمة الجنائية الدولية، لا تصنع شيئاً، ولا تحمل أيّ أملٍ في إنهاء الحرب. وبالتالي، أصبح لدى السنوار خياران أساسيان؛ العصا والجزرة: الأسرى الإسرائيليون في مقابل الأسرى الفلسطينيين ووقف الحرب وانسحاب القوات الإسرائيلية، أو حرب عصابات في المناطق ومحاولة إشعال الضفّة وتنفيذ عمليات انتقامية داخل إسرائيل. وهنا تحديداً يُطرح سؤال مهمّ عمّا إذا كانت الحركتان تمتلكان القدرة التنفيذية للعودة إلى مثل هذه العمليات في قلب البلاد أم لا؟ والأمر هنا لا يتعلّق بوجود أشخاص جاهزين للتضحية بأنفسهم، فالغضب لدى الشباب الفلسطيني في الضفّة الغربية وصل إلى درجاتٍ غير مسبوقةٍ بسبب زيادة عمليات الجيش الإسرائيلي، واعتداءات المستوطنين في حقّ الفلسطينيين، فضلاً عما يرتكبه الجيش الصهيوني من مجازر في غزّة؛ وهذه كلّها عواملُ دافعةٌ نحو اختيار كثير من الشباب هذا المسار. فالسؤال الحقيقي هو إن كانت الإمكانات اللوجستية لدى المقاومة تسمح لها بالسير في هذا الطريق أم لا؟

وسبب طرح هذا السؤال أنّ ثمّة عدّة فروق بين العمليات الفردية والاستشهادية؛ فالنوع الأول يقوم به أفراد خارج الإطار التنظيمي، أو ما تُعرف بالذئاب المنفردة، وفيها يحتاج المنفّذ سلاحاً آلياً أو مسدّساً أو سكّيناً، فقط، ليقوم بمهمّته التي حدّدها وخطّط لها ونفّذها وحده، وهذا يجعل رصدَها أكثرَ صعوبةً على الأجهزة الأمنية، لكن في المقابل، تكون الخسائر المحتمل إيقاعها بالعدو أقلّ مقارنةً بالعمليات الاستشهادية. علاوة على أنّ الأخيرة تتطلّب، طبقاً للواء احتياط جابي سيبوني، أن يقف وراءها جهاز كامل، يتضمّن التوجيه، وتجهيز العبوات المتفجرة، والنقل، واللوجستيات، ما يجعلها أسيرةَ الإطار التنظيمي ويجعل ملاحقة الفريق المعاون للمنفّذين أمراً ممكناً؛ ولذلك فإنّ المقاومة لا تكون منشغلة في هذه العمليات بعددها، بل بجودتها والتأكّد من تنفيذها بشكل صحيح، ولو في فترات متباعدة، بخلاف ما يحدُث في العمليات الفردية المتكرّرة. وتكشف الأرقام المُعلَنة حول عدد العمليات الفردية، التي أعلنت أجهزة الأمن الصهيونية إحباطها، حجم الضغوط الكبيرة التي تتعرّض لها إسرائيل؛ فقد بلغت وفقاً لتصريح مسؤول كبير سابق في الشاباك الإسرائيلي، أكثر من ألف عملية منذ بدء الحرب، بما يعادل أربع عمليات في اليوم الواحد تقريباً. وهذا لا يشمل العمليات التي نجحت المقاومة أو الأفراد في تنفيذها وأوقعت خسائرَ في الإسرائيليين، كما أنّ هذا الرقم لا يتضمّن أيَّ عملية استشهادية بالطبع، التي ستمثل ثقلةً مخيفةً بالنسبة لإسرائيل. وهو خوف له أسباب منطقية، وفقاً لما كتبه المراسل العسكري ومحلّل صحيفة يديعوت أحرونوت، رون بن يشاي، الذي أشار إلى تقديرات استخبارية لأجهزة الأمن الإسرائيلية تتوقّع احتمال زيادة المواجهات في مدن الضفّة الغربية إلى درجة الانتفاضة. ويُحدّد بن يشاي فارقاً مهمّاً بين ما يحدث حالياً والانتفاضتَين السابقتَين، ففي السابق كان الفلسطينيون يخرجون بشكل جماعي إلى الشارع، بينما تتصاعد المواجهة الحالية تدريجياً، وفي كلّ مرّة يُضاف إليها عناصرُ جديدة، فقد بدأت المواجهة في مدن الضفّة، بما في ذلك زرع العبوات المتفجّرة، بشكل فعلي قبل السابع من أكتوبر (2023)، واضطرّ الجيش حينها إلى سحب قوات من غلاف غزّة لتعزيز التواجد الأمني هناك، ثم تصاعدت كمّاً وكيفاً مع بدء الحرب؛ وتمدّدت الخلايا المسلّحة من مخيم جنين إلى مخيم عين شمس، ثمّ إلى باقي مناطق الضفّة. وهو ما دفع إسرائيل إلى إعادة استدعاء 15 ألف مدني للاحتياط من الفئة العمرية تحت 35 عاماً، ممّن سرّحوا من الخدمة سابقاً. ومن ثمّ يُصبح الخطر الداهم أن تتحوّل المواجهات الحالية، لا إلى انتفاضة على غرار الانتفاضتَين السابقتَين، بل إلى مواجهات مسلّحة واسعة، يغذيها انتشار الأسلحة المهرّبة عبر الحدود الأردنية، وعدم كفاية جهود السلطة الفلسطينية نتيجة ضعفها، وعدم قدرتها على التعامل مع الظاهرة. ورغم ذلك، يبقى وجودها مهما لأمن إسرائيل، حسب رأي المسؤول السابق في الشاباك، شالوم بن حنان. هكذا تتحوّل الحرب غير المتكافئة سياسةَ عضّ أصابع، وضغطاً متبادلاً، وإذا كانت الضغوط التي يمارسها نتنياهو باتت تفضي إلى نتائجَ عكسيةٍ وتصاعدِ المقاومةِ وتمدّدها في مدن الضفّة، فقد بقي أن نشاهد كيف يمكن أن يكون أثر العملية الاستشهادية القادمة في الداخل الإسرائيلي، وفي مسار الحرب.

(كاتب مصري في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **لياك حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads